العدد الثمانون / المجلد الحادي والعشرون/ آذار 2026

العلوم الاقتصادية

دور الصناعة الاستخراجية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004- 2023)

1) م.م. إيمان رعد فتاح

2) أ.م. حسين علي احمد

جامعة البصرة / كلية الإدارة و الاقتصاد / قسم الاقتصاد

Email: lec.iman.raad@uobasrah.edu.iq

Email: hussain.ahmed@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

تعد الصناعة الاستخراجية من الصناعات الرئيسة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ تنبع فكرة البحث هذه من كون الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل شبه كلي على الصناعة الاستخراجية، ولاسيما قطاع النفط والغاز بوصفه المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والصادرات خلال مدة البحث؛ لذلك فإن واقع الصناعة الاستخراجية في العراق يتبين من خلال أهمية هذه الصناعة من أجل زيادة وتطوير الصادرات النفطية الي يؤدي إلى تطوير التجارة الخارجية، لذا فإن أهمية تطوير الصادرات النفطية العراقية واستغلال المشتقات النفطية يؤدي إلى زيادة تنوع الإيرادات النفطية، مما يؤدي إلى تطوير الميزان التجاري العراقي بسبب اعتماد العراق على تمويل هذه الموازنة من إيرادات النفط، إذ يؤدي القطاع الاستخراجي أثراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2023)، وبخاصة عبّر الإيرادات الضخمة من النفط والغاز، لكنه يواجه تحديات كبيرة تتمثل في الاعتماد الهيكلي والافتقار للتنوع الاقتصادي، مما يتطلب سياسات إصلاحية لتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي وتقليل التأثر بالتقلبات الخارجية. وعلى الرغم مما حققه هذا القطاع من زيادات ملحوظة في الإنتاج والصادرات النفطية بعد عام 2003 ، إلا أن النمو الاقتصادي في العراق ظل متذبذبا وغير مستدام ويتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الاستخراجية، النمو الاقتصادي، الإنتاج النفطي، الأنشطة الاقتصادية.

The role of the extractive industry in achieving economic growth in Iraq: An analytical study for the period (2004-2023)

1) Iman Raad Fattah

2) Hussein Ali Ahmed

college of Administration and Economics / Department of Economics / University of Basrah

Abstract :

The extractive industry is a key contributor to GDP growth. This research stems from the fact that the Iraqi economy is a rentier economy, relying almost entirely on the extractive industry, particularly the oil and gas sector, which is the primary source of GDP, public revenues, and exports during the research period. Therefore, the reality of the extractive industry in Iraq is evident in its importance for increasing and developing oil exports, which in turn leads to the development of foreign trade. The importance of developing Iraqi oil exports and utilizing petroleum products leads to greater diversification of oil revenues, thus improving Iraq's trade balance, given its reliance on oil revenues to finance the budget. The extractive sector plays a pivotal role in achieving economic growth in Iraq during the period (2004-2023), especially through the substantial revenues from oil and gas. However, it faces significant challenges, namely structural dependence and a lack of economic diversification. This necessitates reform policies to broaden the base of economic growth and reduce vulnerability to external fluctuations. Despite the remarkable increases in oil production and exports achieved by this sector after 2003, economic growth in Iraq has remained volatile and unsustainable, and is greatly affected by fluctuations in global oil prices and economic and political crises.

Keywords: : Extractive industries, economic growth, oil production, economic activities.

مقدمة :

يعد قطاع الصناعة الاستخراجية ولا سيما الصناعة النفطية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد العراقي لما يمتلكه من احتياطيات نفطية ضخمة جعلته في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالميا، وقد شكلت هذه الصناعة المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وأحد أهم محددات النمو الاقتصادي وبخاصة بعد عام 2003 في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها البلد وتوسع في عمليات الاستكشاف والإنتاج.

أسهمت الصناعة الاستخراجية بدور محوري في تمويل الموازنة العامة للدولة ودعم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بالدرجة الأساس على النفط، إلا أن هذا الاعتماد جعله في الوقت نفسه عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن التأثيرات الأمنية والسياسية التي انعكست بشكل مباشر على مستويات الإنتاج والإيرادات النفطية.

وشهد قطاع الصناعة الاستخراجية في العراق خلال المدة (2004-2023) تطورات ملحوظة تمثلت في ارتفاع الطاقة الإنتاجية وزيادة الصادرات النفطية وتحسن الإيرادات العامة في بعض السنوات مقابل فترات تراجع وعدم الاستقرار في سنوات أخرى، ولاسيما خلال الأزمات العالمية مثل أزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، إذ انعكس هذه التذبذب بشكل كبير وواضح على معدلات النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وفي ضوء ذلك تبرز أهمية البحث في دور الصناعة الاستخراجية في تحقي النمو الاقتصادي في العراق عن طريق تحليل تطور الإنتاج النفطي والإيرادات النفطية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والكشف عن طبيعة العلاقة بين القطاع الحيوي والنمو الاقتصادي خلال مدة البحث، ويسعى البحث إلى كشف حدود مساهمة الصناعة الاستخراجية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومدى قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية الشاملة، وإبراز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على قطاع النفط، مما يفتح المجال أمام صانعي السياسات لوضع استراتيجيات أكثر توازناً وتنويعاً للهيكل الاقتصادي.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

يمثل قطاع الصناعة الاستخراجية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي؛ لما يمتلكه من قدرة على دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الموارد المالية للدولة، إلا أن الاعتماد المفرط عليه ولا سيما بعد عام 2003 أسهم في بروز اختلالات هيكلية واضحة في الاقتصاد الوطني، وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية وتبني آليات اقتصاد السوق، تبرز إشكالية مدى فاعلية هذا القطاع في دعم النشاط الاقتصادي في العراق، وتحقيق النمو الاقتصادي مقابل تعميق الاعتماد على الإيرادات النفطية.

2. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث عن طريق تحليل طبيعة العلاقة بين الصناعة الاستخراجية والنمو الاقتصادي في العراق، وبيان ما إذا كان النمو المتحقق خلال مدة البحث يعد نمواً حقيقياً قائماً على أساس إنتاجية متنوعة أم أنه نمو ريعي مرتبط بتوسع النشاط الاستخراجي فقط مع إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل واقع الصناعة الاستخراجية في العراق، وبيان دوره في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، فضلاً عن التنبؤ بمتطلبات هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية.

4. فرضية البحث:

تنص فرضية البحث بأن تحقيق الأهداف أعلاه يستند أساساً على أن التوجهات غير رشيدة للسياسات الاقتصادية في القطاع الصناعي خلال مدة البحث، وكان لها الأثر البالغ في ضعف مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجي في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

5. الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في دراسة قطاع الصناعة الاستخراجية في العراق، أما الحدود الزمانية للبحث تتمثل بالمدة من 2004-2023 في تحليل واقع الصناعة الاستخراجية.

6. هيكلية البحث:

يتكون البحث من المباحث التالية، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، إذ تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للصناعة الاستخراجية ومراحلها الرئيسة، إذ تناول أولاً مفهوم الصناعة الاستخراجية وأهميتها، وثانياً مراحل الصناعة الاستخراجية ومؤشراتها، بينما تطرق المبحث الثاني إلى تحليل واقع الصناعة الاستخراجية في العراق، إذ بين أولاً تطور الصناعة

الاستخراجية في العراق، ووضح ثانياً المؤشرات الرئيسة للصناعة الاستخراجية في العراق، أما المبحث الثالث بين أثرر الصناعة الاستخراجية لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، وتناول أولاً إمكانات الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراقي، وثانياً وضح متطلبات النهوض بالصناعة الاستخراجية في العراق، ثم تم ختام البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للصناعة الاستخراجية ومراحلها الرئيسة:

أولا/ مفهوم الصناعة الاستخراجية وأهميتها:

يعد قطاع الصناعة الاستخراجية أحد أهم الأسس لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبالتالي فإن التعرف على مفهوم الصناعة الاستخراجية من أولويات البحث؛ لكونها تأهل الطريق لفهم أهمية هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، لذا سنقوم في هذه البحث إلى التعرف على مفهوم الصناعة الاستخراجية وأهمية هذه الصناعة.

1. مفهوم الصناعة الاستخراجية:

يعد قطاع الصناعة الاستخراجية من القطاعات الأساسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادي، لهذا ينظر لعملية التصنيع بأنها عملية من عمليات التنمية الاقتصادية، إذ تسهم في إقامة هيكل اقتصادي محلي متطور ومتنوع، ويضمن أيضاً تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويعود هذا التعريف إلى سنة 1963 من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبالتالي فإن عملية التصنيع تحتاج إلى إقامة الصناعات الاستخراجية التي تنصب على استخراج المواد الخامة، ومن ثم تحويلها إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة، أي أن الصناعات الاستخراجية هي عملية استخراج المواد الأولية وتحويلها إلى صور أخرى مغايرة كي تتلائم مع حاجات الإنسان ورغباته (حمو وشرار وسلمان،1993: 10)، كما عرفت المدرسة الحديثة مفهوم الصناعة بأنها مجموعة من العمليات التي تنتج سلعة واحدة متجانسة (أحمد أبو الفضل، 1966: 12)، أي أن الصناعة الاستخراجية هي عبارة عن استخراج المادة الأولية الطبيعية من باطن الأرض من المعادن، النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، الأملاح، أو من البيئة المحيطة مثل قطع الأشجار وصيد الأسماك (حمو وشرار وسلمان،1993: 10).

وتعرف الصناعة الاستخراجية: بأنها أحد فروع القطاع الصناعي المهمة التي تستخرج أنواعاً مختلفة من المعادن والخامات والوقود بشكل خام من باطن الأرض، وتشمل جميع المشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من باطن الأرض أو من فوقها من غير إجراء أي تغيرات عليها سواء كانت كيميائية أو ميكانيكية أو أي تطبيق يغير شكلها (محمد، 2025 :150)، ويمكن أيضاً توضيح مفهوم الصناعات الاستخراجية بأنها النشاط الذي يهتم باستخراج المعادن والمواد الخام من المناجم كآبار النفط، كما تشمل العمليات المتعلقة بمعالجة المواد الخام أو المعادن بعد استخراجها من باطن الأرض كعمليات التكسير والطحن والتنظيف والتصنيف، وكل ما يدخل ضمن هذا النشاط من أعمال البحث والتنقيب عن الخامات والمعادن. (الفيصل والمرسومي ، 2025: 14)

ويقصد بالصناعات الاستخراجية تلك التي تقوم على استخراج الخامات والوقود من باطن الأرض، أو المنتجات الزراعية من فوق الأرض، وتسهم الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية بعائدات كبيرة تسهم بشكل كبير في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، كما أنها تعد قاعدة للصناعات التحويلية في الدول العربية، إذ تشمل الصناعات الاستخراجية كل من مشروعات النفط الخام واستخراج الغاز الطبيعي ومشروعات استخراج خامات المعادن الأساسية كالنحاس والالمنيوم والحديد والصلب، فضلاً عن استغلال المناجم والمحاجر واستخراج الفحم النباتي، وغيرها من المشرعات الاستخراجية.(الفيصل والمرسومي ، 2025: 14)، بينما وضح (محمد، 2025 :150) الصناعات الاستخراجية بأنها تتضمن استخراج النفط الخام واستخراج الفحم الحجري واستخراج الغاز الطبيعي واستخراج الكبريت والفوسفات والطاقة الذرية والنووية.

وتشير الصناعات الاستخراجية عادة إلى صناعات النفط والغاز والتعدين، وتشمل العمليات الاستخراجية استخراج النفط، والغاز، والتعدين، والتجريف، والمحاجر، ويمكن أن تكون على اليابسة أو تحت الماء، ويبين الرسم أدناه نظرة مبسطة عن المشاركين الرئيسن وأصحاب المصلحة في قطاع الصناعات الاستخراجية، إذ يوضح الشكل شبكة المشاركين الرئيسن وأصحاب المصلحة في قطاع الصناعات الاستخراجية، إذ يمثل قطاع الصناعات الاستخراجية المحور المركزي الذي تتفاعل معه عدة أطراف تشمل السلطات الحكومية، وشركات النفط والغاز، ومنظمات الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن أجهزة الرقابة العليا، والمجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات متعددة الأطراف، ويعكس هذا التفاعل أهمية التنسيق والرقابة والشفافية بين هذه الجهات لضمان إدارة فعالة ومستدامة للموارد الطبيعية. INTOSAI ((WGEI) ,2018 ,9)

الشكل (1)

نظرة مبسطة عن المشاركين الرئيسن وأصحاب المصلحة في قطاع الصناعات الاستخراجية

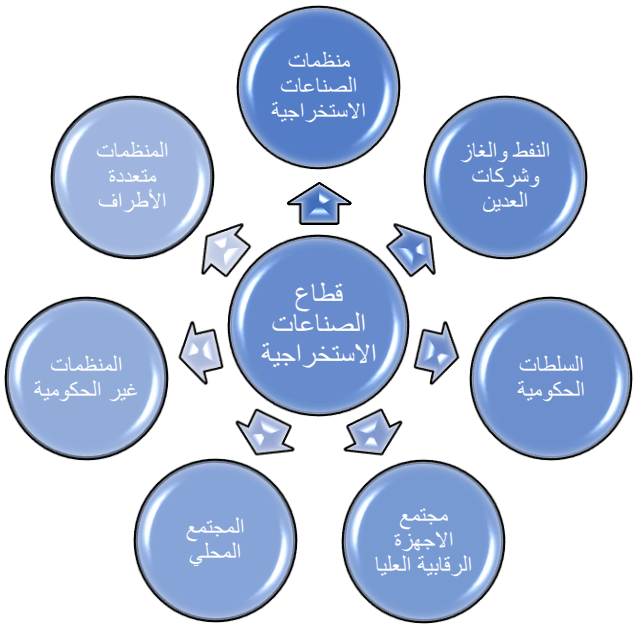

Sourec :(INTOSAI (WGEI) ,2018 ,9)

2. أهمية الصناعة الاستخراجية:

يعد قطاع الصناعة الاستخراجية من القطاعات الأساسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادي؛ وذلك لتشابكه مع معظم قطاعات الاقتصاد القومي نتيجة لأثره الفعال في تعظيم الناتج وخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن توفير النقد الأجنبي الذي يسهم في توفير المستلزمات السلعية والخدمات، وهناك صلة وثيقة بين الصناعات الاستخراجية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، إذ تركز أهداف التنمية ال17 بشكل رئيس على ثلاثة أبعاد متعلقة بالصناعة الاستخراجية وهي النمو الاقتصادي ، الاندماجات الاجتماعية والحماية البيئية، وتؤدي أجهزة الرقابة العليا أثراً مهماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضمان مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في تحقيق هذه الأهداف (INTOSAI (WGEI) ,2018 ,9)

ويعد العراق من الدول الرائدة عالمياً في احتياطيات النفط التي تتجاوز 145 مليار برميل، مما يضعها في المرتبة الرابعة بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران، وبالرغم من ذلك شهدت هذه الاحتياطيات تقلبات حادة خلال المدة 1990-2023 نتيجة غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة ومؤسسات قادرة على إدارتها بشكل مستدام، وبما أن النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يسهم بنسبة لا تقل عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و70% من الإيرادات العامة ، و78% من الصادرات السلعية (الهاشمي ،2025 : 311).

وتؤدي مزايا الصناعات الاستخراجية والتحويلية إلى ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عضوياً مع عملية التنمية الصناعية، وإن التصنيع هو العنصر الحاسم في هذه العملية نتيجة أثر هذه الصناعات كقطاع قيادي يتضمن توسعاً وتشابكاً متناميين في إطار متكامل الأبعاد، إذ يتمثل التصنيع ببعده الضيق في زيادة مساهمة النشاط الصناعي الاستخراجي والتحويلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، بينما يمثل البعد الأوسع لعملية التصنيع تعبئة جزء متنام من المواد الاقتصادية من أجل خلق هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنلوجياً؛ لتحقيق نمو مرتفع للاقتصاد القومي للوصول إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي (عزيز ، 2025 :68)

ثانياً/ مراحل الصناعة الاستخراجية ومؤشراتها:

1. مراحل الصناعة: تقوم الصناعة الاستخراجية على مراحل مترابطة تبدأ بالبحث والاستكشاف وتنتهي بالاستخراج والإنتاج، وتختلف هذه المراحل من حيث التكاليف والمخاطر والتقنيات المستخدمة، إذ يساعد فهم هذه المراحل توضيح طبيعة عمل الصناعة الاستخراجية وأثرها في دعم النشاط الاقتصادي، وفيما يلي شرح مختصر لمرحلة البحث والاستكشاف ومرحلة الاستخراج :(البلداوي والسعدي ، 2019: 518)

المرحلة الأولى / مرحلة البحث والاستكشاف: وهي أولى مراحل صناعة النفط والغاز، إذ تتم هذه المرحلة في ظروف من المخاطرة بسبب النفقات الضخمة التي يتطلبها وعدم التأكد من وجود النفط والغاز بكميات اقتصادية، إذ تعتمد هذه المرحلة بشكل رئيس على المحرك المعرفي والذكاء البشري عن طريق الجيولوجيين المختصين في فهم السوائل الموجودة تحت سطح الأرض، فضلاً عن الآلات والمعدات كالمنظومات والهزازات المعدة لذلك، وتعد المعلومات المقدمة في هذه المرحلة ذات أهمية ومنفعة كبيرة لما تمثله من رصيد أساس لإدارة الوحدات الاقتصادية العاملة في هذا المجال الذي بدوره يؤدي إلى

تخفيف تكلفة الفشل التي قد تحدث في الملحة اللاحقة وهي الحفر، والتي يتم فيها التأكد من وجود النفط أو الغاز الطبيعي، ويتم استخدام العديد من الطرق في هذه المرحلة والممسوحات المتتابعة منها (المسح الجيوفيزيائي الذي يتم من خلال المسح الجيوكيميائي والمسح الزلزالي، أو المسح الجوي ، أو المسح الخاص بالجاذبية والمغناطيسية ، وأخيراً حفر البئر الاستكشافي، وإن هذه مرحلة تتطلب وقتاً وجهداً ومبالغ ضخمة يلزم إنفاقها قبل التأكد من وجود النفط أو الغاز، مما يجعل مسألة توفير الأموال لهذه المرحلة مثير للنقاش من قبل الأجهزة الرقابية.

المرحلة الثانية/ مرحلة الإنتاج أو الاستخراج: بعد إكمال تحديد المعلومات الاستكشافية والتقييمية يتم تعيين موقع الحفر الذي يكون فيه الضغط عالياً بدرجة كبيرة، مما يسمح بتدفق النفط إلى الخارج بشكل طبيعي، وتعرف هذه الطريقة من عملية الاستخراج بعملية الرفع الطبيعي، وعندما تنضج آبار الإنتاج فإن ضغط التكوينات الجوفية يبدأ بالتلاشي ومعدل التدفق يبدأ بالانخفاض، مما يجعل استخراج النفط صعباً، ويتم معالجة هذه الأمر من خلال استعمال تقنيات رفع مصطنعة والتي تكون تكاليفها مرتفعة ومخاطر بيئية عالية، وتستخدم مجموعة متنوعة من محطات الضخ من أجل سحب النفط إلى أعلى السطح لإعادة معدلات الإنتاج السابقة، وعند فشل هذه الطريقة يتم حقن البئر بالمياه لتوليد ضغوط مصنعة تسمح بمواصلة عملية الاستخراج.

2. استكشاف وتطور مؤشرات الصناعة الاستخراجية :

إن اخفاق القطاع الصناعي في العراق ليس وليد فترة معينة بقدر ما هو سلسلة من الإخفاقات شهدتها المراحل السابقة؛ بسبب الاعتماد الكبير والكلي على الاقتصاد الريعي المتمثل بالنفط وهو ما يؤشر إلى خطورة الوضع ليس للعراق فقط، بل للدول كافة التي يعتمد اقتصادها على النفط فقط، فضلاً عن عدم استغلال ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة من أجل المحاولة لبناء قاعدة قوية؛ لذلك فإن أي محاولات حول وضع مقترحات وآليات لعمل ونهوض الصناعة الاستخراجية يتطلب فهم كافة المتغيرات الحالية ومحاولة وضع الأساليب اللازمة للحد من الاقتصاد الريعي، وتسخيرها باتجاه وضع المسارات والتصورات المستقبلية للتنمية الصناعية في العراق، ويحتل النفط العراقي مركزاً مهماً في صناعة النفطية الدولية لا سيما في ظل استمرار تفاقم الاستهلاك العالمي للنفط الخام؛ بسبب القيود المتنوعة على إحلال بدائل النفط خصوصاً مع ارتفاع الطلب على نفط منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب ضعف العرض المتوقع للنفط خارج هذه المنطقة، كما أن الصناعة النفطية في العراق قد عبرت شوطاً طويلاً في عمليات الصناعة المختلفة على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها. (الفيصل والمرسومي ،2025: 307-308)

ولغرض توضيح مؤشرات الصناعة الاستخراجية في العراق سيتم التركيز على:

أ- **الاحتياطيات النفطية:** من مميزات النفط العراقي الداع للاستثمار أنها تتميز باحتياطيات هائلة غير مستغلة بالكامل خصوصاً في المناطق الحدودية والبحرية، وتنوع جيلوجي يزيد فرص اكتشاف حقول جديدة وموقع جغرافي استراتيجي قريب من الأسواق العالمية (الهاشمي ،2025 : 324)، ويحتل العراق خامس أكبر احتياطي نفط خام في العالم وهو مايمثل 8,4% من مجموع الكلي العالمي، وقدرت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة 1,9% من إجمالي العالم (Szczesniak,2024, 1)، وشهدت الاحتياطيات النفطية في العراق زيادة ملحوظة ومنذ عام 1980، كما في الجدول (1) الذي

يبين الاحتياطيات العراقية وتطور هذه الاحتياطيات خلال المدة (1980- 2023)، إذ تظهر البيانات اتجاهاً تصاعدياً طويل الأمد للاحتياطيات النفطية في العراق إذ ارتفعت من 30 مليار برميل عام 1980 إلى 145,02 مليار برميل عام 2023 أي بزيادة إجمالية مقدارها 115,02 مليار برميل، وهذا يعكس الموقع الاستراتيجي للعراق كأحد أكبر الدول المالكة للاحتياطيات النفطية عالمياً، ارتفعت الاحتياطيات من 30 إلى 65 مليار برميل عام 1985 بمعدل نمو مرتفع بلغ 116,67% ، وواصلت الزيادة لتصل إلى 100 مليار برميل عام 1990 وبمعدل نمو 53,85% ، أما في المدة (1990-1995) استقرت الاحتياطيات عند 100 مليار برميل وسجل معدل النمو 0% ؛ وذلك بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وتوقف أو تراجع الأنشطة الاستكشافية، أما خلال المدة (2005-2010) قفزت الاحتياطيات في عام 2010 إلى 143,1 مليار برميل وبمعدل نمو مرتفع نسبياً بلغ 24,44% ، ويرتبط ذلك بجولات التراخيص النفطية ودخول شركات عالمية وإعادة تقييم الحقول العملاقة، استقرت الاحتياطيات عن 143,1 مليار برميل وسجل معدل نمو 0 % خلال المدة (2010-2020)، بينما ارتفعت الاحتياطيات بشكل طفيف خلال المدة (2020-2023) إلى 145,02% مليار برميل عام 2023 وبمعدل نمو بلغ 1,34% ، مما يشير إلى محدودية الاكتشافات الجديدة واعتماد أكبر على الاحتياطيات المؤكدة سابقاً.

الجدول (1)

تطور الاحتياطيات النفطية في العراق للمدة (1980-2023)

السنة	الاحتياطيات (مليار برميل)	معدل النمو
1980	30	-
1985	65	116.67
1990	100	53.85
1995	100	0
2000	112.5	12.5
2005	115	2.22
2010	143.1	24.44
2020	143.1	0

2023	145.02	1.34

Sourec: OPEC, annual statistical bulletin , vienna,Austria

- **معدل النمو: من إعداد الباحثين من خلال المعادلة:**

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{n-(n-1)}{n-1} * 100$$

ب- **الإنتاج النفطي:** تعود محاولات إنتاج النفط في العراق إلى القرن التاسع عشر عندما كان الألمان أول من حاول استكشاف النفط في العراق في المدة (1860-1880) عندما أحضرتهم الحكومة العثمانية في بغداد وانشأوا مصفاة في بعقوبة لتصفية النفط المستخرج في عام 1882 ، وتم حفر أول بئر نفط بمهارات إنكليزية في حقل جيا سورخ بالقرب من الحدود الإيرانية في عام 1902، أما في عام 1905 حاولت الشركات الفرنسية والألمانية استخراج النفط من حقول القيارة، وبعد ذلك توسع النفوذ البريطاني في المنطقة ليصبح أهم منتج في العالم لاستخراج النفط خلال المدة 1910-1940، ومع ازدهار صناعة البترول في العراق على المدى العقود التالية أصبحت كركوك مركزها (Bamber, Saleh, & Panditharathna, 2023, 40) ، ويشكل العراق موقعاً نفطياً مهما لدرجة كبيرة إذ لم يستغل فيه سوى (17) حقلاً مطوراً من أصل (80) حقلاً مكتشفاً مع القليل من الآبار العميقة مقارنة بالدول النفطية في أوبك، فلم يتم حفر سوى (2300) بئر منها (1600) بئر فقط تنتج النفط حالياً مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس، ومن جانب آخر فإن تكلفة إنتاج برميل النفط في العراق هي الأدنى في العالم فالحقول النفطية تقع على اليابسة وغير عميقة ومعضمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة، مما تجعل ظروف الإنتاج المؤاتية هذه تكلفة إنتاج كل برميل من النفط الخام في العراق منخفضة بالمقارنة مع حقول دول أخرى في أوبك وحقول نفط بحر الشمال وسيبريا، وتاريخياً يعد العراق ثاني الدول الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط بعد إيران ، ففي حقل خانة عام 1923، إذ جرى الإنتاج فيه لغرض الاستهلاك المحلي وبدأ الإنتاج يتزايد خلال فترة الستينات، وبدأ يأخذ مساراً تصاعدياً ليبلغ أوجه عند مستوى (3,5) مليون برميل يوميا عام 1979 ، إلا أن الإنتاج بدأ ينخفض بعد عام 1990 بسبب حرب الخليج الثانية إذ بلغ الإنتاج (282,5) الف برميل يوميا عام 1991؛ وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق خلال تلك الفترة، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية الاستخراجية والتحويلية كافة من منشأة إنتاج وخزن ونقل وتصفية وتصنيع الغاز، مما أدى إلى توقف التصدير عبر الموانئ كافة على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، إذ توقفت بموجب قرارات الحظر الصادر من الأمم المتحدة باستثناء تجهيز الأردن حتى عام 1996 عندما تم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء خلال فترة الحصار، وحتى عام 1998 لم يسمح للعراق باستيراد المكائن والمعدات والمستلزمات الضرورية اللازمة للقطاع النفطي وللإنتاج، الأمر الذي أدى إلى الحاق الضرر بالحقول النفطية العراقية، ومن ثم انخفاض إنتاجية النفط حيث بقيت عمليات الاستخراج والإنتاج تتم بأساليب تقليدية ومحدودة تعود إلى سنوات الستينات والسبعينات، مما أثر بشكل كبير على إيذاء الآبار العاملة وتلف بطاناتها وتراجع الضغط الجوي، ومن ثم تراجع إنتاجيتها وضياع كميات كبيرة من مخزونها (الفيصل والمرسومي ،2025: 307-308) و Country Analysis (Brief: Iraq, 2025) و(Transparency Report Oil, Gas, and Mining 2023)

ت- **الطاقة التصديرية:** مثل عقد السبعينات من القرن الماضي نقطة تحول في هيكل الاقتصاد العراقي من خلال تطور قطاعات الصناعات الاستخراجية على حساب بقية القطاعات الأخرى في نسبة مساهمته في القطاعات السلعية في تكوين الناتج الإجمالي العراقي من (70%) خلال المدة (1973-1976) إلى نسبة (76%) خلال المدة (1977-1980)، وفي المقابل تراجع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج من (10%) إلى (8%) للمدة الزمنية نفسها (حبش وآخرون، 2020 : 419)، وفرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990، والذي نتج عنه شل الحياة الاقتصادية بشكل عام، ومن بين هذا الشلل هو توقف صادرات العراق كافة بضمنها صادرات النفط العراقية، الأمر الذي أدى إلى إصابة قطاع الصناعة الاستخراجية بالشلل حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 37% عام 1991 مقارنة بعام 1980 ثم بنسبة 10% عام 1992، ونسبة 9% عام 1993(علوان ،بدون : 159)، وبحسب بيانات Trading Economics كان معدل صادرات النفط في السنوات (2000–2023) يظهر أعلى مستويات في بعض سنة 2010، وبينت وكالة reuters أن صادرات النفط العراقية تقع ضمن المؤشرات الاقتصادية المركزية، إذ بلغت الصادرات نحو متوسط أكثر من 3.3 مليون برميل يوميا في 2023(Trading Economics/ Oil- Exports) ، ويمكن تقسيم الصناعات النفطية إلى قطاعين هما النشاط الاستخراجي، إذ يهدف إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض واستخدامه لأغراض التصدير أو التسويق الداخلي والخارجي، ونشاط التحويلي الذي يهدف إلى تحويل مادة النفط الخام إلى مواد أخرى لأغراض الاستخدام النهائي أو التصنيعي لسد الاحتياجات الاستهلاكية الإنتاجية (صالح والجعيفري ،2025 : 254) .

يعرض الجدول (2) تطور إنتاج النفط السنوي في العراق ومعدل نموه إلى جانب الصادرات النفطية السنوية ومعدل نموها خلال المده (2004-2023)، ويعد هذه المؤشر من أهم المؤشرات قياس أداء الصناعة الاستخراجية وانعكاسها على النمو الاقتصادي، إذ شهد الإنتاج النفطي اتجاهاً تصاعدياً عاماً خلال مدة البحث، ارتفع من 2,02 مليون برميل / اليوم في عام 2004 إلى 4,12 مليون برميل/ اليوم عام 2023، وأعلى مستوى إنتاج تحقق في عام 2016، إذ بلغ 4,64 مليون برميل/ اليوم وبمعدل نمو مرتفع بلغ 32,95% ، وسجل الإنتاج تراجعات واضحة في بعض الأعوام أبرزها عام 2005 وبمعدل نمو -21,78% نتيجة الظروف الأمنية واعوام (2013، 2017، 2018، 2020 ، 2023) بسبب اضطرابات سياسية وتقلبات أسعار النفط وجائحة كورونا، وهذا يبين أن نمو الإنتاج النفطي غير مستقر ويتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية للدولة، أما في ما يخص الصادرات النفطية ارتفعت من 1,45 مليون برميل/ اليوم عام 2004 إلى 3,47 مليون برميل عام 2023، وحققت الصادرات أعلى مستوياتها في (2018-2019) نحو (3,86- 3,96) مليون برميل / اليوم وبمعدل نمو (1,58% - 2,59%) على التوالي، وفقد سجلت معدلات نمو سالبة في عدة سنوات منها (2005 ،2013 ، 2020 ،2023) بلغ (-2,76% ، -10,29% ، -13,38% ، -6,47%) على التوالي، ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الإنتاج والصادرات فكلما ارتفع الإنتاج النفطي ارفعت الصادرات بخاصة في (2001-2016) إلا أن هذه العلاقة ليست مثالية دائما بسبب الاستهلاك المحلي والتزامات العراق الدولية وقرارات السياسة النفطية، وهذا يؤكد أن النفط الخام هو المورد الرئيس للعملة الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

الجدول (2)

إنتاج النفط الخام وتصديره للمدة (2004-2023)

مليون برميل / اليوم

السنة	إنتاج النفط السنوي	معدل النمو	التصدير السنوي	معدل النمو
2004	2.02	-	1.45	-
2005	1.58	21.78-	1.41	2.76-
2006	1.95	23.42	1.44	2.13
2007	2.03	4.10	1.64	13.89
2008	2.28	12.32	1.85	12.80
2009	2.33	2.19	1.904	2.92
2010	2.38	2.15	1.91	0.32
2011	2.65	11.34	2.17	13.61
2012	2.95	11.32	2.43	11.98
2013	2.73	7.46-	2.18	10.29-
2014	3.11	13.92	2.52	15.59
2015	3.49	12.22	3	19.05
2016	4.64	32.95	3.44	14.67
2017	4.46	3.88-	3.8	10.47
2018	4.41	1.12-	3.86	1.58
2019	4.57	3.63	3.96	2.59
2020	3.99	12.69-	3.43	13.38-
2021	3.97	0.50-	3.44	0.29
2022	4.44	11.84	3.71	7.85
2023	4.12	7.21-	3.47	6.47-

Source: FRED Economic Data / Crude Oil Exports for Iraq , FRED/ Crude Oil Production for Iraq / FRED/IMF Regional Outlook Export Series.

معدل النمو: من إعداد الباحثين.

جدول (3)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في جمهورية العراق (2004-2023)

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

القطاع الاقتصادي / Economic Sector	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	65.2	64.8	63.5	61.2	59.8	58.5	57.2	56.8	55.5	54.2	53.8	52.5	51.8	50.2	49.5	48.8	50.5	52.3	53.8	55.2
الزراعة والغابات والصيد	3.8	4.2	4.5	4.8	5.2	5.5	5.8	6.2	6.5	6.8	7.2	7.5	7.8	8.2	8.5	4.5	4.2	3.8	3.5	3.2
الصناعات التحويلية	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	3.2	3.4	3.5	3.6	3.7
الكهرباء والماء	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.8	2.9	3.0	3.1	3.2
البناء والتشييد	3.2	3.5	3.8	4.2	4.5	4.8	5.2	5.5	5.8	6.2	6.5	6.8	7.2	7.5	7.8	5.2	5.5	5.8	6.0	6.2
تجارة الجملة والتجزئة	5.5	5.8	6.2	6.5	6.8	7.2	7.5	7.8	8.2	8.5	8.8	9.2	9.5	9.8	10.2	8.5	8.2	7.8	7.5	7.2
النقل والتخزين والاتصالات	2.8	3.0	3.2	3.5	3.8	4.0	4.2	4.5	4.8	5.0	5.2	5.5	5.8	6.0	6.2	5.5	5.2	5.0	4.8	4.5
الفنادق والمطاعم	0.8	0.9	1.0	1.2	1.3	1.5	1.6	1.8	1.9	2.0	2.2	2.3	2.5	2.6	2.8	1.5	1.3	1.2	1.1	1.0
الخدمات المالية والتأمين	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	3.2	3.5	3.8	4.0	4.2
العقارات	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.2	3.3	3.4	3.5	3.6	3.8	4.0	4.2	4.4	4.5
الخدمات المهنية والعلمية	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7
الإدارة العامة والدفاع	6.5	6.2	5.8	5.5	5.2	4.8	4.5	4.2	3.8	3.5	3.2	2.8	2.5	2.2	1.8	5.2	5.5	5.8	6.0	6.2
التعليم	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.2	3.3	3.4	3.5	3.6	3.7	3.8	3.9	3.5	3.3	3.2	3.1	3.0
الصحة والرعاية الاجتماعية	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	3.0	3.1	3.2	2.8	2.6	2.5	2.4	2.3
الخدمات الأخرى	0.7	0.4	0.1	0.5	0.9	1.7	2.3	2.6	1.9	1.0	1.6	2.2	1.3	0.9	0.9	1.0	1.2	1.4	1.5	1.6
المجموع / Total	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصادر/ Sources

1. الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط - جمهورية العراق https://cosit.gov.iq : (Central Statistical Organization - Ministry of Planning)
2. البنك المركزي العراقي - النشرة الإحصائية السنوية (Central Bank of Iraq - Annual Statistical Bulletin)
3. البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية https://cbi.iq : (World Bank - World Development Indicators)
4. صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

5. Trading Economics & Focus Economics

يوضح الجدول رقم (3) تسلسلاً اقتصادياً لأبرز قطاعات الاقتصاد العراقي ويلاحظ من البيانات أن قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي يمثل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي تاريخياً، ويمثل استخراج النفط والغاز الطبيعي أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي تاريخياً، والبيانات محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، إذ يبين الجدول المهيمنة الشبه المطلقة لقطاع النفط وبنسبة 55,7% كمتوسط على مدى 21 عام مقابل الانهيار شبه الكامل لقطاع الصناعة التحويلية 2,2% فقط والنسبة بينهما مذهلة، أي 25:1 لصالح النفط بما يعني أن كل دولار من الصناعة يقابله 25 دولاراً من النفط، والتقرير يحلل أسباب هذا التباين الكبير مع التركيز على الفترات التاريخية الحرجة والأحداث المفصلية التي شكّلت هذا الواقع من الغزو الأمريكي في 2003 ، مروراً بالحرب الأهلية وأزمة داعش، وصولاً إلى جائحة كورونا وحرب أوكرانيا، ويلاحظ من الجدول (3) :

1. **الفترات التاريخية الحرجة:**

- **الفترة الأولى (2004–2006) — ما بعد الغزو: (الدمار الممنهج)**

شهد الاقتصاد العراقي في هذه الفترة انهياراً هيكلياً عميقاً عقب الغزو الأمريكي، إذ بلغت مساهمة قطاع النفط نحو 64.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.3% فقط لقطاع الصناعة، وهذا التفاوت لم يكن طبيعياً بل نتج عن عملية تدمير ممنهجة للقاعدة الصناعية العراقية تمثلت في نهب وحرق المصانع الكبرى في قطاعات السيارات والأدوية والإلكترونيات، ونقل الآلات إلى دول مجاورة، وسرقة المواد الخام، فضلاً عن هجرة أو اغتيال عدد كبير من الخبراء والمهندسين. تزامن ذلك مع انهيار شبه كامل لشبكة الكهرباء، إذ وصلت ساعات الانقطاع في بعض المناطق إلى نحو 20 ساعة يومياً، مما جعل أي نشاط صناعي مستقر أمراً شبه مستحيل حتى في المنشآت التي لم تُدمَّر، وفي ظل هذا الواقع هرب رأس المال الصناعي إلى الخارج أو تحوّل إلى نشاط الاستيراد، بينما تآكلت الكفاءات البشرية بشكل حاد وفي المقابل صمد قطاع النفط بوصفه الاستثناء الوحيد، إذ حُمي بشكل مباشر، واعتمد على بنية بسيطة نسبياً لا تتطلب شبكة صناعية معقدة، مما جعله المصدر السريع والوحيد تقريباً للإيرادات، وكنتيجة صافية تلاشت القاعدة الصناعية وارتفع اعتماد الدولة على دخل نفطي سهل ذي طبيعة سياسية وريعية.

- **الفترة الثانية (2007–2010) — الحرب الأهلية والطائفية: العنف يقتل الاقتصاد المنتج**

خلال هذه المرحلة، ورغم انخفاض مساهمة النفط إلى 59.2% وارتفاع طفيف للصناعة إلى 1.6%، فإن هذا التغير لم يعكس نمواً إنتاجياً حقيقياً، بل كان مرتبطاً أساساً بانخفاض أسعار النفط عام 2009، فقد تزامنت هذه الفترة مع ذروة العنف الطائفي بين عامي 2006 و2008، مما أدى إلى إغلاق واسع للمصانع، وتعطّل سلاسل التوريد، وتحول التنقّل بين مناطق الإنتاج إلى مخاطرة قد تؤدي إلى القتل على الهوية، وفي سياق سياسي واقتصادي بالغ الأثر جرى فتح الحدود أمام الاستيراد دون ضوابط فاعلة، الأمر الذي أغرق السوق بالمنتجات الأجنبية الرخيصة خصوصاً الصينية والتركية، وقضى عملياً على ما تبقى من الطلب على المنتج المحلي، ورغم بلوغ أسعار النفط ذروتها في عام 2008 بنحو 147 دولاراً للبرميل، وما وفره ذلك من إيرادات هائلة، فإن هذه الموارد استُهلكت في الإنفاق الجاري من رواتب وعقود مشبوهة دون توجيهها إلى استثمار صناعي مستدام، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008–2009 لتتسبب بانهيار أسعار النفط إلى نحو 40 دولاراً، مما أحدث صدمة مالية حادة، أوقفت المشاريع القليلة المتبقية، ورسخت فشل أي محاولة جدية لإعادة بناء الصناعة؛ ونتيجة لذلك تآكلت فرص النهوض الصناعي وترسخ نموذج الدولة الريعية الزبائنية.

- **الفترة الثالثة (2011–2013) — استقرار نسبي وفرصة ضائعة**

اتسمت هذه الفترة بقدر من الاستقرار الأمني والسياسي النسبي وبتحسن أسعار النفط، إذ انخفضت مساهمة النفط إلى 55.5% في عام 2012 مقابل ارتفاع مساهمة الصناعة إلى 2.0%، وهو تحسن طفيف بلغ نحو 0.4%. من الناحية الموضوعية، وكانت هذه المرحلة تمثل أفضل فرصة متاحة للعراق بعد 2003 لبناء قاعدة صناعية وطنية، مستفيدة من تحسن الأمن وتوفر الموارد المالية ووجود حكومة أكثر استقراراً، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع اقتصر على محاولات محدودة ومجزأة شملت إنشاء مناطق صناعية في بعض المحافظات، وتقديم قروض صناعية محدودة، وجذب استثمارات أجنبية خجولة، دون أن تندرج ضمن رؤية استراتيجية شاملة أو سياسة صناعية واضحة المعالم؛ ويعود السبب الجوهري لضياع هذه الفرصة إلى أن الطبقة السياسية الحاكمة فضّلت الاعتماد على ريع النفط، لما يوفره من موارد سريعة تُستخدم في توزيع الرواتب والمناصب وبناء شبكات زبائنية، بدلاً من تبني سياسات صناعية طويلة الأمد تتطلب جهداً مؤسسياً وزمناً وعوائد غير فورية.

- **الفترة الرابعة (2014–2017) — داعش وانهيار أسعار النفط: الكارثة المزدوجة**

دخل العراق في هذه المرحلة واحدة من أخطر أزماته المركبة، إذ بلغت مساهمة النفط 52.1% مقابل 2.4% للصناعة في ظل انهيار أسعار النفط إلى نحو 28 دولاراً للبرميل عام 2016، فقد أدى اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من البلاد في يونيو 2014، بما فيها الموصل ومناطق صناعية مهمة، إلى تدمير أو نهب عدد كبير من المصانع، وانهيار ثقة المستثمرين محلياً ودولياً حتى في المناطق الآمنة نسبياً، وتزامنت هذه الكارثة الأمنية مع صدمة اقتصادية عنيفة نتيجة انهيار عوائد النفط وارتفاع تكاليف الحرب، بما في ذلك رواتب القوات المسلحة والإنفاق العسكري والأمني، مما أدى إلى عجز كبير في الموازنة العامة، وتأخر الرواتب، وتوقف المشاريع الاستثمارية، وفي هذا السياق جرى تهميش الصناعة بالكامل، إذ انصبّ التركيز حصراً على تأمين الموارد المالية اللازمة لإدارة الحرب والبقاء المالي للدولة، وكانت النتيجة الصافية تعميق الاعتماد على النفط وإضعاف أي محاولة حقيقية للتنويع الاقتصادي أو التحول الهيكلي.

2. المؤشرات الإحصائية المقارنة:

تعكس النسبة البالغة 25:1 بين مساهمة قطاع النفط وقطاع الصناعة اختلالاً حاداً في هيكل الاقتصاد، كما مبين في الجدول رقم (4)، ويعني ذلك أن النفط يسهم بخمسةٍ وعشرين ضعف ما تسهم به الصناعة، وهو ما لا يمكن وصفه مجرد مؤشر إحصائي عابر، بل دلالة واضحة على كارثة اقتصادية هيكلية، ففي الاقتصادات السليمة والمتوازنة لا تتجاوز هذه النسبة عادة حدود 2:1 أو 3:1، بما يضمن تنوع مصادر الدخل واستدامة النمو، وعلى الرغم من أن التغير المسجل في مساهمة الصناعة، والبالغ نحو 158%، قد يبدو ظاهرياً مؤشراً إيجابياً، إلا أنه في الواقع تغير مضلل، لأنه يعكس انتقالاً محدوداً من مستوى متدنٍ للغاية بلغ نحو 1.5% إلى 3.6% فقط، وعليه فإن الصناعة رغم هذا "النمو الكبير" رقمياً، لا تزال قطاعاً هامشياً ضعيف التأثير، وغير قادر على أداء أثر حقيقي في إعادة التوازن للاقتصاد أو تقليل الاعتماد المفرط على الريع النفطي.

عن طريق تتبّع مسار الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004–2024 يتضح لي أن الحديث المتكرر عن التنويع لم يغيّر الواقع، بل إن الاعتماد على النفط ازداد عمقاً واتساعاً، فالنسبة البالغة 25:1 بين مساهمة النفط والصناعة لا تمثل رقماً إحصائياً مجرداً، بل تعكس أزمة اقتصادية واجتماعية هيكلية، ولم يكن تراجع الصناعة نتيجة عوامل عارضة، بل حصيلة مسار طويل من التدمير الممنهج، وضعف البنية التحتية، والمنافسة غير العادلة، وتدهور الأمن، واستشراء

الفساد، والأهم من ذلك غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإعادة بنائها، وفي المقابل فإن ما يُوصف بنجاح قطاع النفط لا يعود إلى كفاءته الإنتاجية، بقدر ما يرتبط بطبيعته الريعية السهلة وانسجامه مع مصالح الطبقة الحاكمة، وهو نجاح مؤقت وخادع في ظل التحولات المتسارعة في سوق الطاقة العالمي، وعلى هذا الأساس يرى البحث أن العراق يقف اليوم أمام خيار مصيري واضح إما المضي نحو تنويع اقتصادي حقيقي يستند إلى قرار سياسي جاد واستثمارات واسعة وحماية فعلية للصناعة الوطنية، أو الاستمرار في المسار الحالي إلى أن يأتي اليوم الذي يتراجع فيه النفط، ليكتشف البلد أنه لا يمتلك بديلاً إنتاجياً قادراً على الصمود.

الجدول (4)

المؤشرات الإحصائية المقارنة لهيكل الاقتصاد العراقي بين قطاع النفط وقطاع الصناعة التحويلية 2004–2023

المؤشر	قطاع النفط	قطاع الصناعة
المتوسط (20) عام	%55.7	%2.2
النسبة بينهما	25:1	لكل1 دولار صناعة = 25 دولار نفط
الانحراف المعياري	4.92	0.64
معامل الاختلاف	%8.8 استقرار نسبي	%28.9 تقلبات عالية
التغير2004-2023	(-10.7) نقطة (16.4% -)	(+1.9) نقطة)+(158%

المصدر: من إعداد الباحثين.

يبين الجدول (5) الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023)، ويشمل الأنشطة الرئيسة (السلعية ، التوزيعية ، والخدمية) والإنتاج النفطي، إذ تظهر البيانات أن إنتاج النفط يمثل المكون الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات الدراسة، إذ تراوحت مساهمة النفط في أدنى مستوى لها 39,8% في عام 2006 وبلغ أعلى مستوى لها نسبة 64,35% في عام 2017، إذ بعد عام 2014 إلى 2017 نلاحظ ارتفاعاً واضحاً في مساهمة النفط وذلك بسبب توسع الطاقة الإنتاجية وزيادة الصادرات النفطية والتحسن الملحوظ نسبياً في الأسعار العالمية بعد فترات التراجع، وهذا يؤكد الدور المحوري للصناعة الاستخراجية في تحقيق النمو الاقتصادي، أما في ما يخص الأنشطة السلعية (الزراعة والصناعة) تشكل نسب مرتفعة نسبيا تراوحت بين 58% - 71% إذ سجلت أعلى نسبة لها 71,4% في عام 2016 إلا أن هذه النسبة المرتفعة لا تعكس تنوع حقيقي في الاقتصاد العراقي؛ لأنها مدفوعة أساساً بالقطاع النفطي ضمن النشاط السلعي، بينما شهدت الأنشطة التوزيعية والخدمية تقلبات واضحة مرتبطة بالنشاط التجاري وأسعار النفط، إذ حافظت الأنشطة الخدمية على نسب شبه مستقرة ما بين 12% - 19% وهذا يبين محدودية نمو القطاع الخدمي وتبعيته بالنسبة لمستوى الإنفاق الحكومي الممول من النفط، وأخيرا تشير بيانات الجدول إلى أن مساهمة إنتاج النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق كان الأعلى مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية خلال مدة البحث الأمر الذي يعكس الاعتماد المفرط على الصناعة الاستخراجية في تحقيق النمو الاقتصادي مقابل ضعف واضح في مساهمة الإنتاج غير النفطي، مما يؤكد استمرار الطابع الريعي للاقتصاد العراقي.

الجدول (5)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية و إنتاج النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023) (% سنوياً)

السنوات	الأنشطة السلعية	الأنشطة التوزيعية	الأنشطة الخدمية	إنتاج النفط
2004	63.12	24.17	12.71	47.07
2005	62.82	24.13	13.59	41.6
2006	59.64	22.41	17.95	39.8
2007	58.56	22.65	18.79	42.2
2008	58.7	22.93	18.37	44.08
2009	58.73	22.87	18.76	42.8
2010	58.12	22.93	18.94	41.05
2011	59.35	22.16	18.49	41.8
2012	59.99	22.6	17.41	42.05
2013	60.37	22.04	17.59	41.1
2014	61.69	22.21	16.1	42.8
2015	66.8	16.7	16.4	55.1
2016	71.4	13.6	15	62.5
2017	68.46	15.65	15.89	64.35
2018	66.35	17.09	16.56	62.97
2019	70.6	25.4	18	62.29
2020	69.1	16.3	14.5	59
2021	65.6	19.6	14.8	56.5
2022	67.6	16.5	15.9	60
2023	67.6	16.5	16	60.1

Source: Obed, M. K., Hussein, H. S., Abed, M. K., Srayyih, F. H., & Faisal, F. G. (2025). The Impact of Structural Imbalances of Iraqi Agricultural and Industrial Sectors on Strengthening Iraq-Turkey-Iran International Relations: An Economic Analysis. Research on World Agricultural Economy, 422-445.

المبحث الثالث

تحليل واقع الصناعة الاستخراجية في العراق

تعد الصناعة الاستخراجية من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي؛ نظراً لاعتماد الدولة الكبير على الموارد النفطية في تمويل الموازنة العامة ودعم النشاط الاقتصادي، وقد تأثر واقع هذا القطاع بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق ، الأمر الذي انعكس على كفاءة إدارته ومستوى مساهمته في التنمية الاقتصادية، ويقتضي تحليل واقع الصناعة الاستخراجية في العراق دراسة بنيتها المؤسسية ومؤشراتها الاقتصادية بما يسهم في تقييم دورها الحالي وتحليل الآفاق المستقبلية.

أولاً/ تطور الصناعة الاستخراجية في العراق :

يعاني القطاع الصناعي في العراق من مشكلات عديدة لما شهده من تخلف لحق باقتصاده في العقود السابقة بسبب الاحتلال الأمريكي، وكنتيجة للعقوبات الاقتصادية الذي تمت إحاطة العراق به، وبالرغم من بدايات هذه القطاع ظهرت في منذ الخمسينات وتطويره مطلع السبعينيات بالخصوص في منشأة الصناعات الاستخراجية إلا أنه واقع هذا القطاع لايزال يعاني الكثير من الخسائر والفساد الإداري بسبب الحصار من جهة، من الحروب التي خاضها العراق من جهة أخرى، وبعد عام 2003 بقي القطاع الصناعي يعاني من تراجع كبير في جميع فروعه وبشكل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة للقطاعين العام والخاص، إذ تم تدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وتوقفت معظم المنشآت الصناعة الاستخراجية، مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو بشكل كبير، إذ توقفت أكثر من 192 منشأة صناعية عن العمل التي كانت تسهم بصورة كلية أو جزئية عملية التنمية الاقتصادية وتلبي احتياجات الطلب المحلي.(شلال ، 2024: 574)

وكانت من أهم الأحداث في عام 2003 والسنوات اللاحقة هي رفع العقوبات الاقتصادية الدولية والتحول نحو فلسفة اقتصاد السوق وتزامناً مع هذه التغيرات كان هناك زيادة في إنتاج النفط الخام وزيادة الأسعار في السوق العالمية، وبالرغم من ذلك عكست المؤشرات الاقتصادية الفعلية خلال تلك السنوات الواقع غير المستقر في العراق، إذ كانت إيرادات تصدير النفط الخام هي المصدر الوحيد للموارد الحكومية، وإن هذه الموارد تتغير مع التقلبات في ظروف أسواق النفط وحالة الاقتصاد العالمي، فضلاً عن العلاقة الضعيفة بين إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمار، وكذلك التوزيع غير الصحيح للأدوار ومساحة العمل لكل من القطاعين العام والخاص (Fahad, & Shaalan,2022,125).

اتسم واقع الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال بانخفاض نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت هذه النسبة 61% قبل عام 2003 انخفضت إلى نسبة 44,5% عام 2008 (علوان ،بدون : 160)، وإن الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل وضع الخطط الخمسية من أجل نجاح البرامج الاستثمارية الذي يتطلب إنفاق آلاف الملايين من الدولارات من أجل بناء القطاع الزراعي والصناعي وخصوصاً الصناعة الاستخراجية، فالعراق يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة الاستخراجية، إذ إن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوافر فيها بنى تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة أدى إلى صعوبة البدء بالأعمال الصناعية، والتدهور الشديد في جميع وسائل النقل والمواصلات (البري، البحري ، نهري ،والجوي)، فضلاً عن النقص في إنتاج الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية التي قد تنقطع بشكل مفاجئ، والتي قد تصل إلى حد الانقطاع التام، وأخيراً ضعف البنية التحتية المعرفية المتمثلة بشبكات الاتصالات والتكنلوجيا، وكذلك البنية الخاصة بالمعايير المقاييس والجودة (فارس، 2019: 143).

وتعد الصناعة الاستخراجية في العراق من أبرز مكونات الاقتصاد النفطي والذي يأمل أن ينمو نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى الرغم من تعدد أسباب تدهور هذا القطاع فان فرص نموه وتطوره تبدو كبيرة بحكم الموارد المعدنية المتوفرة في العراق، وكذلك طرق النقل من منطقة الخليج العربي فهذه الإمكانيات ممكن أن تهيئ لقطاع الصناعة الاستخراجية ،ن تكون صناعة متنوعة خفيفة وثقيلة، مثل معامل السجاد وتصنيع العجلات والصناعات الدوائية والبتروكيمياوية ، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد بشكل أساس على مساهمة الصناعة الاستخراجية، فالصناعة الاستخراجية هي أحد أهم فروع قطاع الصناعة التي تستخرج مختلف الخامات من باطن الأرض (فارس، 2019: 143).

يجب أن يستفيد العراق من تجاربه السابقة وتجارب الدول في الجهود التنموية التي مرت بها وبالخصوص الدول النامية، إذ يجب عليها وضع رؤية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي، وإن تحدد استراتيجية طويلة المدى معتمدة نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام والتي تستند على الدور الفعال للقطاع الخاص مع قيام الحكومة بتأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين ومراعاة ظروف توزيع الدخل واتخاذ الدور الرقابي الفعال لأنشطة القطاع الخاص منعاً لانحراف واستغلال مصالح المواطنين والدولة، فإن القطاع الصناعي يؤدي أثراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يمثل القطاع الرئيس المساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الأخرى، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه بات متعثراً ولم يحقق أهدافه التنموية في العراق، وعليه فإن الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير إنتاج الصناعة الاستخراجية والتي تقوم باستخراج النفط الخام من باطن الأرض، ولكن هذه الصناعة لم تصل إلى الهدف الموسوم بحسب الخبراء والمختصين بالشؤون الصناعية الاستخراجية في العراق (فارس، 2019: 151).

لكن اليوم العراق يعتمد على النفط اعتماداً كبيراً أكثر من أي وقت مضى، فهو يمثل أكثر من (90%) من موارد الموازنة العامة للدولة، وحوالي (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، و(98%) من إجمالي الصادرات؛ وذلك بسبب الفشل الكبير على الاعتماد السياسات الخاطئة التي اعتمدت على التصرف بأموال العائدات النفطية والسماح لآليات الريع النفطي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر على الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات لتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي انحسرت فيه الأنشطة الإنتاجية التي استحوذت على الحصة الأكبر من الريع دون خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ومما تقدم ذكره لابد من بذل جهود كثيفة من أجل النهوض بواقع الصناعة الاستخراجية عن طريق وضع الخطط الصحيحة واستغلال الخبرات الصناعية، ولابد من البدء بالصناعات التي يقدر العراق على تطويرها وبحسب الإمكانيات المتاحة لديه، وباقل الخسائر الممكنة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في العراق، وتقليل الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل المشاريع الصناعية، ولم تخل أي خطة اقتصادية استراتيجية في العراق من هدف تقليل الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وتنويع القاعدة الإنتاجية، تواجه الحكومة العراقية تحديات كبيرة في تطوير الصناعة النفطية أبرزها: (الهاشمي،2025 :313)

أ- صعوبة وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الحالية.

ب- ضعف كفاءة إدارة الموارد المتاحة مما يقلل من فعالية الخطط التنموية.

ثانيا/ المؤشرات الرئيسة للصناعة الاستخراجية في العراق:

1. مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجي في الاقتصاد العراقي:

إن هيمنة القطاع النفطي من خلال الصناعة الاستخراجية على الاقتصاد العراقي في ظل غياب هيكل الاقتصاد العراقي؛ نتيجة إهمال الصناعات التحويلية أدى ذلك إلى تراجع أداء القطاعات الإنتاجية خصوصا القطاع الصناعي (الاستخراجي ، والتحويلي)، وكان سبب ذلك غياب الاستراتيجيات الناجحة والفعالة لانعاش واقع قطاع الصناعة في العراق لا سيما القطاع العام الحكومي، لذلك واجه هذا القطاع تراجعاً كبيراً في الإنتاج لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي والأمني، والفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وإهملت الحكومة العراقية القطاعات الأخرى وركزت فقط على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كثيرة بسبب التراجع المستمر في اسعار النفط العالمية، وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى التنوع الاقتصادي وخصوصاً القطاع الصناعي الذي يعاني منذ زمن بعيد من تدهور وانخفاض الإنتاجية للصناعات كافة، وبعد عام 2003 ازدادت معانات قطاع الصناعة بسبب تعرض القطاعات الاقتصادية، ومنها الصناعي إلى النهب والتدمير ، وإلى والوقت الحاضر فإن أغلب المؤسسات الصناعية سواء العامة أو الخاصة أما متوقفة عن الإنتاج أو ذات إنتاجية منخفضة لا تسد حاجة السوق المحلية، لذلك يشكل هذا الاقطاع عبئاً على الموازنة العامة لأنه لا يحقق الإيرادات المطلوبة التي تغطي النفقات الإنتاجية في الصناعة التحويلية، ولهذا السبب فإن الأداء الاقتصادي لهذا القطاع منخفض؛ لذلك فالصناعة الاستخراجية تعد أساس في عملية التنمية الاقتصادية من أجل تطوير الاقتصاد العراقي، والذي بدوره يسفر إلى أن رفع قدرة التصنيع يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي، والذي ينبع من قدرته على استعمال الوسائل الحديثة والمتطورة ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (فارس، 2019: 141).

2. مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:

تضرر اقتصاد الدول المصدرة للنفط اذ تدر الصناعة الاستخراجية (النفط) أكثر من نصف إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها الذي يشكل النفط النسبة الأكبر أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات، بينما شهد الإنفاق الحكومي تصاعداً مستمراً، إذ من المحتمل أن تسجل عجزاً في ميزانياتها أو يتقلص الفائض بدرجة كبيرة، والذي يؤدي إلى تدهور موازين معاملاتها الجارية (البنك الدولي ،2025: 2)، وهذا ينطبق على حالة العراق ففي بداية عام 2015 انخفض الميزان التجاري العراقي من إجمالي الناتج المحلي بنسبة (14,9- %) نتيجة انخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية، كما موضح في الجدول رقم (5)، وفي الفترة الحالية لم تستغل ارتفاع الأسعار للنفط في تطوير الصناعة الاستخراجية والتي بدورها تعمل على تطوير الصناعات الأخرى، وتؤثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق (فارس، 2019: 142)، وعليه فإن تطوير الصناعة الاستخراجية سوف ينتج بناء قاعدة صناعية تكون نواة للتجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية عن طريق: (فارس، 2019: 152).

أ- تحسين القدرة الإنتاجية وتقوية القيمة المحلية والعالمية.

ب- تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء.

ت- توفير وإيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة.

ث- التخلص التدريجي من الصعوبات التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة خصوصاً المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية.

ج- تحويل هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص، فضلاً عن القطاع العام.

ح- تحسين البنية الصناعية وخصوصا الصناعة الاستخراجية.

المبحث الثالث

دور الصناعة الاستخراجية لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق

يشكل قطاع الصناعة الاستخراجية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادية في العراق، إذ يرتبط أداؤه بشكل وثيق بمعدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الإيرادات العامة، وقد عززت الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع مكانه في هيكل الاقتصاد العراقي، لا سيما في ظل ضعف التنويع الاقتصادي، غير أن استمرار الاعتماد عليه يفرض تحديات تتعلق بكفاءة توظيف عوائده وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

أولاً/ إمكانات الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد العراقي:

1. الناتج المحلي الإجمالي: اتسم واقع الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال بانخفاض نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت هذه النسبة 61% قبل عام 2003 انخفضت إلى نسبة 44.5% عام 2008 . (علوان ،بدون ، 160) وفقاً للبيانات التاريخية حقق العراق أعلى مستوى منذ عام 1960 في عام 2022 بقيمة حوالي 287.37 مليار دولار. (Trading Economics / GDP).

يظهر الجدول (6) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث، إذ يلاحظ من خلاله أن النمو اتسم بالتذبذب الشديد وعدم الاستقرار، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد بالدرجة الأساس على الصناعة الاستخراجية لاسيما قطاع النفط، فضلاً عن تأثره بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية، إذ سجل الاقتصاد العراقي في عام 2004 معدل نمو مرتفع جدا بلغ (53,39%)؛ والسبب في ذلك يعود إلى إعادة تشغيل القطاع النفطي بعد عام 2003 وتحسن نسبي في الصادرات النفطية وتدفق الإنفاق الحكومي وإعادة الاعمار، إلا أن هذا الارتفاع يعد نموا استثنائيا وغير مستدام ناتج عن تأثير سنة الأساس وليس عن توسع حقيقي في القاعدة الإنتاجية، أما خلال الأعوام 2005-2008 فقد نلاحظ تراجع معدلات النمو إذ تراوحت بين 1,68% و 8,23% ، مما يعكس هشاشة النمو واعتماده على متغيرات ظرفية من أبرزها أسعار النفط، أما في المدة 2009-2013 شهدت تحسناً نسبياً في معدلات النمو إذ ارتفع النمو إلى 6.4% في عام 2010 و 7,55% في عام 2011 و 13,94% في عام 2012 ، وإن ارتباط هذا التحسن بارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الإنتاج والصادرات النفطية والتوسع في الإيرادات الحكومية، إلا أن هذا النمو بقي مرتبطا بالقطاع النفطي دون مساهمة فعالة في القطاعات غير النفطية، أما في عام 2014 بدأ تراجع النمو إلى 2,26% ثم استمر بالتذبذب خلال الأعوام اللاحقة، وإن السبب في ذلك التذبذب يعزى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية بعد عام 2014 وبسبب الأوضاع الأمنية والحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن تراجع الاستثمارات والإنتاج في القطاعات غير النفطية، مما يظهر في عام 2017 بشكل خاص هشاشة الاقتصاد العراقي مع تسجيل معدل نمو سلبي، أما في عام 2019 حقق الاقتصاد نمواً نسبياً قدره 5,51% نتيجة تحسن أسعار النفط إلا أن عام 2020 شهد انكماشاً حاداً بلغ -12,04% بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا وتراجع الصادرات النفطية والإيرادات العامة، وهذا يؤكد الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على النفط ووصفه المحرك الأساس للنمو، وخلال عامي 2021-2022 سجل الاقتصاد العراقي

تحسناً تدريجياً إذ بلغ في عام 2021 نسبة 1,5% اما في عام 2022 بلغ 7,96% ، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الصادرات النفطية، فضلاً عن زيادة الإيرادات الحكومية إلا أن هذا التحسن يبقى مرتبطاً بالظروف النفطية أكثر من كونه ناتج من إصلاحات هيكلية.

الجدول (6)

إجمالي نمو الناتج المحلي (% سنويا)

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
2004	53.39
2005	1.68
2006	5.64
2007	1.89
2008	8.23
2009	3.38
2010	6.4
2011	7.55
2012	13.94
2013	7.63
2014	2.26
2015	2.61
2016	13.79
2017	1.82-
2018	2.63
2019	5.51
2020	12.04-
2021	1.5
2022	7.96
2023	0.52

المصدر: مجموعة البنك الدولي، جداول البيانات World Bank Group / Data Table

2. الإيرادات: تعد الإيرادات النفطية المتأتية من الصناعة الاستخراجية المصدر الرئيس لتمويل النشاط الاقتصادي في العراق، إذ تشكل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة خلال مدة البحث اذ بين جدول (7) مدى مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لإيرادات الدولة خلال المدة (2004-2023)، إذ بلغت الإيرادات النفطية في عام 2004 حوالي 3259,301 مليار دينار وبنسبة 98.8% من إجمالي الإيرادات واستمرت نسبة الإيرادات النفطية في الارتفاع مع انخفاض بسيط في عام 2009 إذ بلغت 90,85% ، ومن ثم بدأت النسبة بالارتفاع تدريجيا بشكل بسيط، وقد أظهرت البيانات ان فترات ارتفاع الإيرادات النفطية ترافقت مع تحسن معدلات النمو الاقتصادي، كما في الأعوام (2011-2012-2016-2022) ، في حين أدى انخفاضها إلى تراجع النمو أو تسجيل معدلات سالبة، كما في عام 2020 إذ سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته 86,2% نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة

كورنا وانخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب مقررات أوبك + ، أما في الفترات اللاحقة حتى عام 2023 إذ نلاحظ تراجع ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية، إذ وصلت في عام 2023 إلى 124428,70 مليار دينار أي بنسبة 90,9% ، مما يؤكد الدور المحوري للإيرادات النفطية في تحفيز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه يكشف عن هشاشة النمو واعتماده الكبير على الاقتصاد الريعي فإن الصناعة الاستخراجية تولد الإيرادات ، والإيرادات تمول الإنفاق العام، والإنفاق بدوره يحرك النمو .

الجدول (7)

مساهمة الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة في النمو الاقتصادي للمدة (2004-2023)

السنوات	الإيرادات النفطية والثروات المعدنية (مليار دينار)	إجمالي الإيرادات	النسبة %	الناتج المحلي الإجمالي (النسبة السنوية للنمو)
2004	3259.301	32988.85	98.8	53.39
2005	3944.854	40435.74	97.55	1.68
2006	4687.32	49055.545	95.55	5.64
2007	5194.251	54964.85	94.51	1.89
2008	7629.703	80641.041	94.61	8.23
2009	5019.202	55243.526	90.85	3.38
2010	6359.416	70178.223	90.61	6.4
2011	10306.176	10880.39	94.71	7.55
2012	11326.166	119817.223	92.91	13.94
2013	11107.899	119296.663	93.11	7.63
2014	97072.4	105609.8	93.87	2.26
2015	51312.6	66470.3	77.2	2.61
2016	44267.06	54409.27	81.4	13.79
2017	70,408	77335.9	84.1	1.82-
2018	95,619.80	106,569.80	89.7	2.63
2019	99,216.30	107,567	92.2	5.51
2020	54,448.50	63,199.70	86.2	12.04-
2021	95,270.30	109,081.50	87.3	1.5
2022	153,623.30	161,697.40	95	7.96
2023	124,428.70	135,681.20	90.9	0.52

المصدر: البيانات من (2004-2013) من (حبش وإسماعيل وطه ، 2020، 423)، والبيانات (2014-2023) من البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متعددة.

ثانياً/ متطلبات النهوض بالصناعة الاستخراجية في العراق:

كانت مشاركة العراق في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative - EITI) على مدى سنوات سابقة حافلة بالتحديات؛ بسبب عدم الانتظام في الإفصاح عن البيانات ونشرها، وضعف تطور أنظمة البيانات، ومحدودية التنسيق بين الهيئات الحكومية، ونظرا لأن إيرادات النفط تشكل أكثر من 90%

من دخل الدولة، فإن عدم توفر بيانات واضحة وفي الوقت المناسب أدى إلى تقييد ثقة الجمهور والمساءلة بشأن المالية العامة لفترة طويلة. (مجموعة البنك الدولي)

وفي عام 2024، ومع اقتراب الدورة التالية للتحقق في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كثف العراق جهوده لإعادة بناء المصداقية وإعادة ترسيخ الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، أصدر مجلس الوزراء مرسوما يؤكد من جديد التزام العراق بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وحل مشكلات التمويل الخاصة بالسكرتارية (الأمانة) الوطنية المعنية بالمبادرة، أما في مارس/آذار 2025 صادق مجلس المبادرة على صحة موقف العراق بموجب المعيار 2019 تقديراً لجهود الدولة في تحسين الإفصاح العام للجمهور، وتعزيز شفافية المؤسسات المملوكة للدولة، وتعميق مشاركة المجتمع المدني. وقد شكل الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني للمساندة البرامجية العالمية للصناعات الاستخراجية (Extractives Global Programmatic Support EGPS) التابع للبنك الدولي أحد المحركات الرئيسة لهذا التقدم، وركزت هذه المساعدة على بناء قدرات سكرتارية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق وتحسين الإفصاح ونشر البيانات بشأن المؤسسات المملوكة للدولة، وتسهيل التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، وسيواصل البنك الدولي مساندة جهود العراق الرامية إلى تحقيق الامتثال الكامل للمعيار 2023 لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وتعزيز أجندة إصلاحات الحوكمة الأوسع نطاقا لتمكين المؤسسات الحكومية من تحقيق أفضل النتائج للمواطن (وزارة النفط العراقية).

الاستنتاجات

1. تشكل إيرادات النفط أكثر من 95% من دخل الدولة العراقية .
2. يتضح بأن الدول التي تكون غنية بالموارد الطبيعية يكون لديها نمو اقتصادي.
3. إهمال الصناعات التحويلية والاستخراجية أدى إلى تراجع أداء القطاعات الإنتاجية.
4. يتضح بأن الصادرات النفطية في العراق حققت زيادة كبيرة نتيجة التوسع في الحقول النفطية وجولات التراخيص.
5. الارتفاع الكبير في الاحتياطيات النفطية في العراق نتيجة للتطور الذي يحصل عن طريق زيادة الاستكشافات الاستخراجية النفطية.
6. أظهرت البيانات الاقتصادية أنه بالرغم من تقلبات أسعار النفط، فإن القطاع غير النفطي نما في بعض السنوات لكنه لم يحقق مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقطاع النفط.
7. يتضح أن النمو الاقتصادي في العراق غير مستقر ويتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط.
8. وتظهر البيانات أن الصناعة الاستخراجية هي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، في حين ظلت مساهمة القطاعات غير النفطية محدودة.
9. ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية يجعل النمو الاقتصادي معرضاً لتقلبات النفط.

التوصيات والمقترحات

1. ضرورة استخدام تكنلوجيا أكثر تطور من أجل النهوض بالقطاع النفطي بشكل أكبر.
2. ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي الاستخراجي من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي للدولة.
3. الاهتمام بالطاقة التصديرية؛ لكونها تمثل المنفذ الرئيس للنمو الاقتصادي العراقي، كما أنه من الضروري ادخال مستوى تكنلوجي أكثر كفاءة وتطور.
4. إن النمو في الإنتاج والصادرات النفطية يسهم في زيادة الإيرادات العامة وتمويل الموازنة ودعم الإنفاق الحكومي، فالتقليل من الاعتماد المفرط على النفط يقلل بدوره من العرضة للصدمات الخارجية.
5. تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تقليل الاعتماد على النفط عن طريق تعزيز قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات.
6. الدفع نحو سياسات صناعية واضحة من أجل تنمية القطاعات غير النفطية.
7. تحسين إدارة الموارد النفطية وزيادة القيمة المضافة المحلية عبّر مشاريع تكرير وتطوير الغاز.
8. ضرورة الحاجة إلى التنويع بالقاعدة الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام وتقليل الأثر الناتج من الصدمات الخارجية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية :

1. حمو، عارف و ابوشرار، علي وسلمان، مصطفى حسين ،(1993) ، مبادئ الاقتصاد، عمان – دار اللوتس، المكتبة الوطنية ،رقم إيداع لدى المكتبة الوطنية (1993/9/995).
2. فارس، ناجي ساري ،(2019) ، و اقع الصناعة الاستخراجية في العراق و آفاقها المستقبلية، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي – قسم الدراسات الاقتصادية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (41) .
3. البنك الدولي، (2015) ، الموجز الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط ، نيويورك، العدد الر ابع .
4. حبش ،بهاء أنوروإسماعيل ،شهاب احمد وطه ،زياد عزالدين ،(2020)، و اقع الصناعات التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق (رؤية مستقبلية)، جامعة بغداد ، Journal of Economics and Administrative Sciences ، (NO. 119) Vol.26.
5. الهاشمي ، ياسر حميد محمد، (2025) ، العوامل المؤثرة في فعالية تنفيذ السياسات النفطية العامة-دراسة تحليلية في وزارة النفط العر اقية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،المجلد (6) ، العدد (5).
6. OPEC, annual statistical bulletin , vienna,austria https://publications.opec.org/asb/chapter/show/139/2524/2527
7. الفيصل ، إيهاب عباس والمرسومي، نبيل جعفر ، (2025) ، الصناعة النفطية الدولية، ط1 ، العراق ، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدود.
8. علوان ، محسن حسن ، بدون ، القطاع العام في العراق المرحلة الانتقالية والشراكة مع القطاع الخاص ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد(18) العدد(69).
9. محمد، عثمان عواد،(2025) ، تحليل مساهمة القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة تكريت ، المجلة الدولية للتجارة الخارجية والأعمال الدولية ، 7 (1) International Journal of Foreign Trade and International Business 2025; 7(1) .
10. شلال ، ثامر علي خلف ، (2024) ، مستقبل التنمية الصناعية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة ، جامعة الأنبار، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة كلية دجلة الجامعة ،المجلد (7) ، العدد (2).

11. البلداوي ، شاكر عبد الكريم ، والسعدي، حسنين سعد خلف ، 2019 ، أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS 6) في شركات استخراج النفط والغاز ودوره في تعزيز جودة أرباحها المحاسبية – بحث تطبيقي على شركة نفط البصرة / ش ع ،الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد 120/42.

12. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية العراقية : https://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income?utm_source=chatgpt.com

13. مجموعة البنك الدولي ، دليل البيانات https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2024&locations=IQ&most_recent_year_desc=true&start=2004&utm_source=chatgpt.com&view=chart

14. مجموعة البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2025/05/14/iraq-makes-strides-in-extractives-transparency-with-eiti-validation-milestone

15. مجموعة عمل الانتوساي INTOSAI لتدقيق الصناعات الاسخراجية (WGEI) ، 2018، المذكرة الإعلامية ، دور أجهزة الرقابة العليا في الإدارة الرشيدة للصناعة الاستخراجية ، ترجمة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق ، www.wgei.org

16. صالح ، اسراء عبد المنعم والجعيفري، محمد عباس مجيد، 2025 ، التحليل الجغرافي الصناعات الاستخراجية في محافظة واسط ، جامعة واسط ، مجلة كلية التربية ، https://eduj.uowasit.edu.iq

17. عزيز، مازن سلطان ، 2025 ، دراسة تحليلية لو اقع الصناعات التحويلية العراقية في ظل الانفتاح التجاري للمدة (2005-2020) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد63.

18. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متعددة : https://cbi.iq/page/150

19. وزارة النفط العراقية : https://oil.gov.iq/?ads

20. الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط - جمهورية العراق : (Central Statistical Organization - Ministry of Planning) https://cosit.gov.iq

21. البنك المركزي العراقي - النشرة الإحصائية السنوية(Central Bank of Iraq - Annual Statistical Bulletin)

22. البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية https://cbi.iq : (World Bank - World Development Indicators)

23. صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Trading Economics/ Oil- Exports BY: https://tradingeconomics.com/iraq/oil-exports
2. Trading Economics / GDP by: https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gdp
3. World Bank Group / Data Table BY: https://www.worldbank.org/ext/en/country/iraq https://www.reuters.com/ar/business/OETQMY7FUBKPZACJDTIISXGR5I-2025-09-03/?utm_source=chatgpt.com
4. Country Analysis Brief: Iraq, (2025), www.eia.gov https://www.eia.gov/international/overview/country/irq?utm_source=chatgpt.com
5. 2021 Transparency Report Oil, Gas, and Mining December 2023 , eiti.org https://eiti.org/countries/iraq?utm_source=chatgpt.com

6. Obed, M. K., Hussein, H. S., Abed, M. K., Srayyih, F. H., & Faisal, F. G. (2025). The Impact of Structural Imbalances of Iraqi Agricultural and Industrial Sectors on Strengthening Iraq-Turkey-Iran International Relations: An Economic Analysis. Research on World Agricultural Economy, 422-445.
7. Fahad, A. Y., & Shaalan, H. Y. (2022). Investment Trends in the Iraqi Oil Sector (Upstream–Oil Refining–Gas Treatment-Transportation-Distribution)(2003–2020). *Journal of Petroleum Research and Studies*, *12*(2), 123-147.
8. Bamber, D., Saleh, F., & Panditharathna, R. (2023). The Iraqi oil industry: history and overview. *European Journal of Political Science Studies*, *6*(1), 39-50.
9. Szczesniak, Philip A. (2024). The Mineral Industry of Iraq, 2020–2021 Minerals Yearbook, IRAQ [ADVANCE RELEASE],Science for a changing world (USGS).
10. FRED/ Crude Oil Production for Iraq /IMF Regional Outlook Export Series by: https://fred.stlouisfed.org/series/IRQNXGOCMBD
11. FRED Economic Data / Crude Oil Exports for Iraq by: https://fred.stlouisfed.org/series/IRQNXGOCMBD
12. INTOSAI (WGEI) / Oil and gas: http://www.wgei.org/oil-gas-audit-reports
13. INTOSAI (WGEI) / Minerals: http://www.wgei.org/minerals-audit-reports
14. Trading Economics & Focus Economics by: https://tradingeconomics.com/